الجهود والآليات الوطنية والدولية لحماية الحدود الجزائرية من التهديدات الخارجية

أ. رفيق بوهراوة
بجامعة سوق أهراس

الملخص:

إن مسألة حماية و مراقبة الحدود يعد أمر جد حساس و حيوي للأمن القطري والإقليمي للدولة الجزائرية نظرا لتشعب جيوب التهديدات والمخاطر من الإرهاب الدولي العابر للحدود، ومشاكل الهجرة واللاجئين غير القانونية والمخدرات وتهريب الأسلحة و الجريمة المنظمة وغيرها إضافة إلى تزايد حدة هشاشة وفشل دول الجوار وتبعيات انفلات الأوضاع الأمنية في عديد الدول العربية. كل ذلك عقد من الطرق و التدابير المتبعة في معالجة قضية أمن الحدود الجزائرية وفق تبني حلول أو مخارج متكاملة بهدف رصد ومراقبة وحماية شتى جبهات الحدود داخليا والعمل دوليا على تلطيف وضبط هاته المشكلات المستعصية.

Abstract:

The issue of border protection and surveillance isvery sensitive and vital to the national and regionalsecurity of the Algerian state, due to the complexity of the pockets of threats and dangers of transnational terrorism, the problems of migration, illegalrefugees, drugs, arms control, organized crime and others.Besides, thevulnerability andfailure of neighboring countries and the consequentsecurity situation in manyArab countries. This complicatedthe ways and means of dealingwith the issue of border security in Algeria in accordance with the adoption of integrated solutions or exits in order to control and protect the various fronts ofbordersinternally and regionally, and workinginternationally on the easing and controllingof theseintractableproblems.

The title of the intervention:

National and international efforts and mechanisms to protect the Algerian bordersfromexternalthreats

مقدمة:

لقد جاءت قضية أمن الحدود في العقود الأخيرة من الزمان في مقدمة الأجندات الوطنية و الدولية خصوصا في عصر العولمة المتزايدة،إذ أصبح عبور الأشخاص، السلع والأموال وغيرها المتخطي للأوطان والحدود الدولية أسهل من أي وقت مضى.

لقد عادت كلمة الحدود وتأمينها إلى الظهور مرة أخرى بشكل واضح في مختلف الدراسات و المواضيع الدولية في المنطقة المغاربية و الإفريقية ونخص بالذكر الدولة الجزائرية، حيث طوقت هذه الأخيرة بجملة من التحديات والمشاكل الدولية و الإقليمية لدول الجوار ، و التي أفضت إلى انعكاسات داخلية مست مختلف ميادينها، ليس لارتباطها بالخلافات الحدودية التي تفجرت إبان السبعينات حول " خطوط الحدود"، و إنما لولوج و ظهور مشكلات جديدة ذات نمط غير تقليدي كالجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة ، التهريب و تجارة المخدرات، إنتشار الأسلحة، الإتجار في البشر، الهجرة غير الشرعية، قضايا الاقبائل العابرة للأوطان و الحركات الإنفصالية، الأمراض و الأوبئة وغيرها من قضايا الامن الغنساني العابرة للحدود، الامر الذي دفع إلى ازدياد التهديدات حول الدولة الجزائرية و أمنها القومي، خصوصا مع تذبدب حالة الإستقرار الإقليمي لدول الجوار المغاربي و الساحل الإفريقي في كل من ليبيا و مالي و النيجر، بالإضافة لغلبة الإعتباراتالجيو سياسية إقليميا و دوليا، من رهانات التنافس مع المغرب الأقصى و مواجهة تدخلات القوى الكبرى و المشاريع الاجنبية في المنطقة ، كل هذه المعطيات و المستجدات تجعل من دراسة موضوع أمن الحدود الجزائرية و الجهود و الاليات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للتصدي لهذه التهديدات الامنية المحيطة من أشكل القضايا الدولية الراهنة التي تستدعي التحليل و الدراسة.

المبحث الأول:الجهود و الآليات الوطنية لحماية الحدود من التهديدات الخارجية

المطلب الأول: الجهود و الآليات الوطنية لحماية الحدود في الظروف العادية:

إن الجهود المبذولة في تأمين الحدود الجزائرية على الصعيد المحلي في الظروف العادية تقوم على عمليات الحماية الروتينية المسندة لمصالح أمن الحدود كما سنوضحه في هذا المطلب، حيث سنتطرق للجهود المبذولة من طرف الجزائر في مكافحة عمليات الهجرة غيلر الشرعية في الفرع الأول، و نتناول الجهود المبذولة في مجال جرائم التهريب و جرائم أمن الدولة في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الأول: مراقبة و مواجهة عمليات التسلل و الهجرة غير الشرعية :

إن عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية عبر الحدود ترتبط أساسا بالدخول أو الخروج غير المشروع لشخص أو مجموعة أشخاص (أجانب) إلى دولة أخرى، بحيث يكون من غير مواطني الدولة المستقبلة أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلكمن اجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية اخرى أو لهدف معين، كما تجذبهم الدول التي تتمتع بمستوى اقتصادي أو اجتماعي أفضل من دولهم (المداخيل المالية العالية، مناصب الشغل والمستوى المعيشي وغيرها[i] .

وتتم أكثر عمليات التسلل والهجرة غير النظامية عبر المنافذ البرية و البحرية بمختلف الأساليب من قبل الأفراد بالتحايل للدخول أو المغادرة عبر المنافذ بأي طريقة مخالفة للقوانين وذلك باستغلال شتى الثغرات، ومن هؤلاء المتسللين كثير منهم من الفارين من العدالة أو مقترفي الجرائم أو من الممنوعين من السفر، مما يشكل تهديدا وتحديا أمنيا لحراس المناطق الحدودية[ii].

تعتبر الجزائر أحد اكثر الدول المغاربية استقطابا لظاهرة الهجرة غير الشرعية و التسلل ، حيث تعتبر من المشكلات التي تعاني منها على مر السنين ،خصوصا في الجهة الشرقية مع ليبيا و الجهة الجنوبية في حدودها مع مالي و النيجر ، وذلك في ظل تدهور الأوضاع الدولية من الناحية الأمنية والإقتصادية و حتى البيئية منها. وتتميز هذة الظاهرة العابرة لحدود الدولة الجزائرية بخصائص تنفرد بها و تميزها عن غيرها من البلدان المغاربية الأخرى من بينها:

-تداخل مشكلة التسلل مع الظواهر الإجرامية الأخرى:

حيث أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر حدود الدول في الوقت الراهن طابع الجريمة المنظمة التي تقودها عصابات إجرامية ذات تنظيم متكامل يتولى قيادة و تنظيم عمليات التسلل من مناطق طرد العمالة إلى الدول التي تشكل مناطق جذب للمتسللين الباحثين عن فرص عمل و حياة جديدة و هو ما اصطلح على تسميته بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

-تعدد الأشخاص حاملي الجنسيات الأجنبية المتسللين إلى الدولة:

لقد أكدت مصادر إحصائية أن مصالح الأمن أوقفت أواخر سنة 213 أكثر من 22 اجنبي من جنسيات إفريقية منها مالية و نيجرية و تشادية في مناطق من الجنوب الجزائري منها مناطق " تيريرين ،غرسو و اولييني الجبلية بولاية تمنراست، بينما بلغ عددهم منذ عام 2000 حوالي 70 ألف مهاجر غير شرعي. وارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 ب 80 بالمائة.

–تصاعد ظاهرة التسلل و الهجرة غير الشرعية:

وذلك لتدهور الأوضاع الداخلية للدول الهشة و المنهارة و تسلل أفرادها المهاجرين من جهة، و كذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغربومرورهم على الجزائر كنقطة عبور، وصولا إلى اوروبا (إيطاليا او اسبانيا تحديدا) من

جهة أخرى ، و هم ليسوا فقط مهاجرين أفارقة بل حتى لاجئين من دول عربية في الجزائر.

وعليه، فنظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيال الجزائر و استمرار تدفق المهاجرين عبر حدودها، استوجب القيام بالعديد من الجهود لمواجهتها على المستوى المحلي واهم الجهود التي بذلتها الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية والتسلل تتمثل في مجموعة من التدابير والاجراءات القانونية والتنظيمية و الأمنية الواردة كمايلي:

–التدابير القانونية والتشريعية:

شددت القوانين في الدولة العقوبات على فئات المواطنين المتورطين في مساعدة المتسللين وتهريب المهاجرين، كذلك ضبط أصحاب الأعمال الذين يشغلونهم مخالفين للقوانين ولانظمة المعمول بها في الدولة،/ ونذكر أهم المواد من قامون العقوبات الجزائري المعدل و المتمم:

المادة 175 مكرر1: يعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر و بغرامة من 20000 إلى 60.000 دج أو بإحدى العقوبتين ، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، و ذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو اي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللزمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة السارية المفعول. و تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ او أماكن غير مراكز الحدود"[iii].

المادة 303مكرر30،31: يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص أو عدة أشخاص من اجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة اخرى.يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس سنوات و بغرامة من 300.000 إلى 500.000دج. كما يعاقب بالحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دج كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع توافر أحد الظروف الآتية:

–إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر ، تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له،معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا انسانية أو مهينة.

–إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

المادة 303مكرر 36:

يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها أو الشروع فيها.

وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 10/09 المؤرخ في 2009/2/25 المعدل و المتمم للأمر 651/66 المؤرخ في 8 ماي 1966 المتضمن لقانون العقوبات الجزائري[iv].

2- الإجراءات التنظيمية:

تقوم أجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتكثيف جهودها في مطاردة و ضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة و البقاء فيها ، إضافة لجهود القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود و السواحل في تكثيف دورياتها على امتداد حدود الدولة البرية و البحرية لإحكام السيطرة و ضبط من يحاول التسلل.

حيث رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، و بعدها يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم و تالتعرف على هويتهم و تتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية و تتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا لقانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم، ويتم تقديمهم إلى العدالة.

3- الهيكلة العسكرية و الإجراءات الأمنية:

عملت الجزائر على تعزيز كل الجهود للمراقبة على طول حدودها البرية و البحرية و الجوية ، بان اوكلت لعدة وحدات مهام أمنية و تنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود ومن هذه الوحدات:

أ–قيادة وحدات حراس الحدود: تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 نوفمبر 1977، وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 91–04 المؤرخ في 8 جانفي 1991، ويتشكل هيكلها التنظيمي من قيادة وحدات حراس الحدود على المستوى المركزي والمجموعات التي تتفرع إلى مراكز حرس الحدود[v] و التي تتكفل بالعمل على مراقبة الحدود و حمايتها و من مهامها الرئيسية:

– مراقبة و حماية المناطق الحدودية البرية و ضمان مهام الدفاع.

–التبليغ المبكر عن أي تحرك مشبوه للسلطة العسكرية للجيش خلف حدود الدول المجاورة، و معرفة السكان القاطنين بجوار الحدود و التعريف بنشاطهم.

–المشاركة في مكافحة الارهاب و التهريب و الهجرة غير الشرعية.

–تطهير الحدود الشرقية و الغربية من الألغام.

ب– حراسالشواطىء: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطنيـــ تتكفل أساسا بحراسة الموانْ و الالشواطيء و حمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري الطبيعي، إذ حددت مهامها بمقتضى الامر الصادر في 3 أفريل 1973.

ج– **مصالح شرطة الحدود:** لها دور هام في مراقبة الحدود و المتمثلة في الإجراءات الإدارية و القانونية المنظمة لدخول و خروج الأشخاص و الممتلكات عبر الحدود، و من مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية و المخدرات و التهريب و ضمان حراسة و أمن الموانىء و المطارات و السكك الحديدية، كما تتكفل بالأجانب[vi].

ح– الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية: و التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال :

البحث و التعرف و توقيف و متابعة أفراد شبكات تهريب المهاجرين، المزوريةن لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين و الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية.

–تتبع المعلومات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية لتحديد نقاط العبور غير الشرعية.

– المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الاجانب الذين هم في وضعية غير قانونية في الجزائر.

خ– الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

أنشأته المديرية العامة للامن الوطني وهو جهاز للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري و من مهامه:

–مكافحة خلايا و شبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.

–وضع استراتيجية وقائية و ردعية للحد من الهجرة غير الشرعية.

–مكافحة التوظيف و العمل غير الشرعي للأجانب و تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة و الإقامة غير الشرعية.

الفرع الثاني: الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية و جرائم أمن الدولة:

تعتبر عمليات التهريب أحد أخطر المشكلات التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ الجزائرية. إذ ينشط التهريب على طول الحدود لأهداف متعددة قد تكون اقتصادية ولاسيما للأفراد الذين يسعون للربح بطرق غير مشروعةو كذلك الجماعات المتخصصة في هذه العمليات، و قد يكون التهريب مدعوما من جماعات الجريمة المنظمة أو بعض الدول و خاصة إذا كان ذلك يخدم أهدافا اقتصادية أو اجتماعية مثل تلك التي تدعم تهريب المخدرات و الأسلحة بهدف زعزعة امن الدول[vii].

وما يزيد من تعقيد مواجهة مشكلة التهريب و جرائم أمن الدولة تعدد صورها و هذا ما يتطلب زيادة الموارد و الإجراءات الوقائية، ويمكن الإشارة لها على مستويين:

أولا–مستوى تأمين المجالات المفتوحة:

تضطلع وحدات حراس الحدود على غرار وحدات الجيش الوطني بمسؤولية كبيرة تشتمل مكافحة جميع أشكال التهريب و الاختراق على طول الحدود الجزائرية، وتعمل على التصدي لمختلف تهديدات الامن العابرة لها، حيث اتخذت قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات جسدت ميدانيا من طرف وحدات حرس الحدود بهدف تعزيز الجهاز الامني الرقابي وهي:

_أ_ الإجراءات الامنية التنظيمية:

تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية:

منذ سنة 2008 تم استحداث سرية مستقلة جديدة بمحاذاة الشريط الحدودي و تتضمن أبراج المراقبة التي بنيت لعمليات المراقبة الدائمة ، وتسمح برصد أي حركة مشبوهةوالإتصال بالقيادة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيال المهربين و الإرهابيين و المهاجرين غير الشرعيين.

التدعيم بمراكز للشرطة القضائية:

التي لها أثر فعال من حيث تحقيق مكافحة فعالة للأشكال المختلفة للتهريب، ويندرج استحداثها لدعم أفراد حرس الحدود، حيث اسندت لشرطة القضائية مهمة تنفيذ الخدمات الخارجية المتمثلة في الدوريات و الكمائن و التنسيق مع المصالح الأخرى كمصلحة الجمارك . و رغم تلك الجهود تبقى غير كافية لإحباط خطط المهربين[viii].

ب- **الإجراءات الوقائية ميدانيا:**

-الحواجز المادية في المناطق المفتوحة:

فرضت طبيعة المنطقة المفتوحة النطاق على بعض السرايا اتخاذ تدابير صارمة للدوريات الامنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر خنادق و بناء الحواجز و الأسلاك الشائكة و خاصة في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التهريب بالمركبات و الدواب، بغية تضييق الخناق عليهم و كشف الأماكن الاخرى التي قد يلجؤون لها، وهذا ما يسهل عمليات الرصد على الضفتين الشرقية و الغربية للجزائر.

عقبات سكان الحدود:

يعتبر سكان المناطق الحدودية مصدر دعم أو عرقلة لعمل حراس الحدود، في حالة ما تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومات حول تحرك أشخاص غرباء بالمنطقة[ix].

ثانيا: على مستوى المداخل و المنافذ الحدودية الرئيسية:

-الإجراءات الرقابية الروتينية:

تكمن مهمة المراكز المتقدمة للشرطة الحدودية و الجمارك في اكتشاف الداخلين بطريقة شرعية ومن يحاول التسلل إليها، إذ تعمل نقاط المراقبة على التفتيش الروتيني للأشخاص و المركبات.

الخبرة و الفطنة المهنية لدى حراس الحدود: تلعب اليقظة المهنية دور كبير في اكتشاف المهربين وذلك عبر تشخيص وجوه العابرين و تحليل تصرفاتهم غير الطبيعية، وكذا الإحترافية في كشف وثائق السفر المزورة و سرقة الهوية.

وعيه استطاعت المصالح الامنية الجزائرية من تحقيق نتائج نوعية رغم حيل المهربين و المتسللين و استغلالهم لمختلف الظروف المناخية و التضاريسية و البشرية على الاشرطة الحدودية ، و تتمثل النتائج في المجالات التالية:

-في مجال تهريب المخدرات:

تشير إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن الكميات المحتجزة من المخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح المكافحة الثلاث سنة 2014 هي أزيد من 184 طن من الكيف المعالج مقابل أكثر من 211 طنا سنة2013 و أكثلار من 1.050.612 قرصا مهلوسا سنة2014 حيث سجل انخفاضا بنسبة 13بالمائة أي أكثر من 29طنا من الكيف بفضل تعزيز الإجراءات الامنية الاخيرة[x]. حيث بين المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الإدمان أن القنب الهندي يمثل أكبر كمية من المخدرات المحجوزة ،وأنها قادمة من المغرب بنسبة 80%.

-تهريب الأسلحة والمواد المحظورة الخطرة و المشعة: أسفرت انشطة أجهزة الامن و الدرك الوطني في الجنوبعن وضع حد لعصابات كبيرة متخصصة في تهريب الأسلحة عبر الحدود الشرقية و الجنوبية[xi].

المطلب الثاني: الجهود الوطنية لتأمين الحدود في الظروف الاستثنائية:

موازاة مع جهود تأمين الحدود الوطنية في الظروف العادية، تسعى الجزائر لتامين حدودها في الظروف الإستثنائية أين يتم تصعيد مستوى الحماية في حالات الحروب أو مواجهة العمليات الإرهابية و الأزمات الامنية و الجريمة المنظمة و هذا ما سنتناوله في الفرعين التاليين:

الفرع الاول: تأمين العمليات الإرهابية و الجريمة المنظمة:

على المستوى الوطني سعت الجزائر إلى محاربة الإرهاب بايجاد مخرج للأزمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين وذلك وفق أبعاد التالية[xii]:

_ **البعد السياسي:** لقد ساهمت المصالحة الوطنية في مكافحة الإرهاب في الجزائر، إذ تراجع النشاط الارهابي كثيرا و أعيد الأمن و الإستقرار للمجتمع داخليا و بالتالي زيادة القدرة على توسيع مجال التصور الامني للجزائر إقليميا و عالميا[xiii].

البعد القانوني:

التفريق بين العمل السياسي و القانوني:

قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات القانونية لمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف[xiv] ، حيث نصت المادة42 من دستور 1996 على حظر إنشاء و تأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية اومهنية أو جهوية، وذلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء[xv].

قطع طرق تمويل الإرهاب:

تنص المادة87مكرر4 أنه يعاقب بالسجن من خمسة إلى 10سنوات و بغرامة مالية من 100ألف إلى 500ألف دج ، كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت، أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل الإرهاب[xvi].

البعد الأمني و العسكري:

تمثل الاجراءات الأمنية العسكرية أبرز الطرق التقليدية شيوعا في التعامل مع القضايا الأمنية الصعبة، و هنا يبرز دور القوة في التعامل مع الظروف التي تمس سيادة الدول و أمن حدودها و تشكل تهديداأامنيا لها و لأفرادها، الأمر الذي يقتضي التعامل مع هذه التهديدات الإرهابية بصرامة بالإعتماد على ىبعضالإجراءات:كتعزيز الوحدات العسكرية لمكافحة الإرهاب.

–نشر قوات أمنية ووحدات عسكرية على طول الحدود: لمنع تهريب الأسلحة التي صارت في المتناول بفعل الأحداث في ليبيا و مالي و ظهور عصابات منظمة لتهريبها و توزيعها في العمق الجزائري و كذا لمنع تمرير شحنات من المخدرات و اختراق الجماعات الارهابية.

–الإجراءات المعلوماتية المستحدثة في الجنوب الجزائري: حيث أسندت وزارة الدفاع الوطني ملف مراجعة أمن الحدود الآني لإلى الامن العسكري ببلدية الدبداب الحدودية مع غدامس الليبية لتحديث المعلومات و رصد الخطط وتلقي التعليمات لتنفها بسرعة[xvii].

الفرع الثاني: الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية:

لقد أصبحت إدارة امن الحدود اليوم المستندة إلى التكنولوجيا أمرا حتميا لمل تقدمه التكنولوجيات الحديثة و المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية و خدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية كالإعتماد على أنظمة تحديد المواقعو متابعة التمركز السكاني و العمراني على الحدود، الامر الذي يسهل التعامل مع المسائل الامنية على الحدود و مواجهة التهديدات الامنية و الحد منها بشكل أكثر احترافية و كل هذا يتم على ما يسمى بالحدود الذكية.

أولا الجدار الإفتراضي:

لقد تبنت الجزائر الجدار الافتراضي لمراقبة حدودها الوطنيةو لمواجهة التهديدات الامنية العابرة للحدود.

يحيل الجدار الافتراضي إلى استعمال التكنولوجيا العسكرية المتطورة في نظام المراقبة الحدودية مثل كاميرات المراقبة و الرادارات. و في هذا الصدد، اعتمدت الجزائر منذ 2014 على إرساء أنظمة تقنية متطورة ترمي إلى المراقبة الإلكترونية لحدودها الغربية ، بهدف تعزيز تأمين الشريط الحدودي على غرار نظام أفيس 2 للكشف عن هوية الأرهابيين في 15 ثانية و مهربين للسلاح و المخدرات[xviii].

ثانيا:دور المعهد الوطني للخرائط و الكشف عن بعد:

يعتبر المعهد الوطني للخرائط مكلف بإنتاج المعلومة الجغرافية و البحث فيها و تطويرها حول كافة التراب الوطني منذ نشأته عام 1967، وتكمن أهمية ا المعهد في مجال الدفاع الوطني على الحدود في:

–يقوم المعهد بصفة دورية بتنفيذ مهام الحفاظ على الشريط الحدودي بالتعاون مع هيئات الجيش و مع الجماعات المحلية.

– نظرا للحساسية التي تعرفها الحدود إقليميا ، يقوم المعهد بتطوير طرق الملاحظة المرتكزة على التقنيات الفضائية فضلا على تحديد تمثيل الحدود بالاعتماد على الخرائط.

– يقضي اللجوء إلى التقنيات الحديثة في الكشف عن بعد و التصوير الجوي ألى تقليص التكلفة والمدة المطلوبة لجمع المعلومات الأمنية في حماية كافة حدود التراب الجزائري.

– الإسراع في التغطية الخرائطية للبلاد[xix].

المبحث الثاني: الجهود الدولية لحماية أمن الحدود الجزائرية:

المطلب الاول: الجهود الإفريقية و المغاربية لإدارة أمن الحدود:

عمل الاتحاد الإفريقي م تاسيسه إلى تعزيز السلم و الامن في إفريقيا، و اعتمد الإتحاد الكثير من الأليات التشريعية و المؤسساتية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في القارة،حيث أن تشابك المصالح والرهانات المستقبلية لإفريقيا بالنسبة لمكانتها الدولية و التنافس الدولي عليها، ورغبة الدول

الافريقية في تجاوز التهديدات الامنية والتفكير في بناء مسار تنموي على اساس الأمن و الاستقرار، كل هذه العوامل جعلت من توزفير الأمن و الاستقرار مطلب أساسي للمنطقة، ولذلك تعددت الجهود الافريقية في مجال مكتفحة الارهاب في القارة.

1_ برنامج الحدود للإتحاد الإفريقي:

تم الإعلان عن برنامج الحدود التابع للاتحاد الافريقي من طرف الدول الأعضاءللإتحاد سنة2007، و تضمن وضع برامج جديدة لإدارة الحدود، تهدف إلى تعزيز السلام و الأمن على غرار تسهيل عملية التكامل و ترقية التنمية المستدامة في إفريقيا.وتضمن ا البرنامج أربع عناصرهي: الترسيم، التعاون عبر الحدود، بناء مؤسسات وتنمية القدرات.وانطلق ا البرنامج بدعم من مؤسسة ألمانية لإدارة الحدود في افريقيا من 28إلى 2015.

2- المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب:

يعتبر المركز من الأجهزة التابعة للإتحادالإفريقي، أنشأ عام 2004، وحدد مقره في الجزائر العاصمة. يقوم المركز بتبادل المعلومات و تقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب بين الدول الإفريقية، كما يقوم بإجراء البحوث لمساعدة الدول الإفريقية على إدراك أسباب وخصائص الإرهاب في القارة وسبل مواجهته[xx].

3- خطة عمل في مجال مكافحة المخدرات و الوقاية من الجريمة:

حيث وضع الإتحاد الإفريقي منذ2013 إلى سنة2017 خطة عمل أمنية لمراقبة المخدرات ومحاربة الجريمة بواسطة المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب ، إستجابة للتهديدات الداخلية و الخارجية و لتوفير إطار من التعاون بين الدول الافريقية.

4- خطة عمل طرابلس:جاءت على إثر أعمال المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد في طرابلس في مارس 2012، و تهدف خطة العمل هذه إلى تعزيز التعاون العملياتي بين ليبيا و دول الجوار على صعيد أمن الحدود، و تتضمن الخطة تحليل الأسباب الجذرية للمخاطر الأمنية الإقليمية،خاصة انتشار الأسلحة و التهريبومكافحة الإرهاب وأسباب التهديدات الأمنية الحدودية. واعتمدت الخطة حلولا مشتركة تضمنت الإستجابةللإحتياجات التنموية للمناطق الحدودية بما يساهم في تحقيق الامن، كما تضمنت الحلول ضرورة التنسيق مع الأمم المتحدة و الاتحاد الاوروبي لتتعزيز التعاون المشترك خاصة التعاون الغقتصادي والتنموي والأمني من اجل القضاء على المشاكل التي تواجه دول المنطقة وتوفير الدعم المادي عن طريق التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف[xxi].

-5مسار نواقشوط و استراتيجية لجنة الإتحادالإفريقي:

الذي أطلقته لجنة الإتحاد الافريقي للسلم و الأمن في مارس 2013 و الهادفة إلى تعزيز التعاون بين 11 دولة إفريقية (الجزائر، بوركينا فاسو،كوتديفوار،غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا،السنغال وتشاد) لكنها لاتضم تونس و المغرب.إستراتيجية بعثة الاتحاد الإفريقي في مالي و الساحل التي يكمن هدفها في تركيز العمل الإفريقي على مجالات الأمن و التنمية ببلدان الساحل، وتتضمن هذه البعثة 3 جوانب محورية: محور سياسي و محور مكرس للأمن و الثالث للتنمية بالمنطقة.

المطلب الثاني: جهود منظمة الامم المتحدة في إدارة امن الحدود

1- بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا:

هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام 2011 من طرف مجلس الأمن الدولي بموجب قرار مؤرخ في سبتمبر 2009 لدعم السلطات الجديدة في البلاد في جهودها ما بعد مرحلة الصراع، وفي 14مارس 2013 ،تم تمديد ولاية البعثة لمدة12شهراو تتمثل مجالات تدخل مجلس الأمن الأساسية فيمايلي:

-نزع السلاح و إعادة الإدماج: بتعاون البعثة مع منظمة الصحة العالمية لتوفير برامج نفسية للمقاتلين الثوار الذين يعانون من اضطراب ما بعد صدمة الثورة.

-إدارة الأسلحة والذخائر: تتعاون نفس البعثة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة في نشاطات تدريبية للمساهمة في البحث و التخلص من الدخائر المتفجرة مع وزارتي الدفاع و الداخلية.

- أمن الحدود: إذ عملت البعثة بشكل وثيق مع الإتحاد الأوروبي لضمان توفير الدعم للتنسيق الدولي في مجال أمن و إدارة الحدود و جعلها اكثر تكاملا[xxii].

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو برنامج إقليمي للدول العربية للفترة الممتدة من 2011إلى2015 و يغطي 18بلدا بما فيها الجزائر ومصر والمغرب وتونس وغيرها من الدول العربية، ويركز البرنامج على الجريمة المنظمة والإرهاب وبناء العدالة و الصحة والوقاية من المخدرات ومراقبة الحدود.

4- فرقة عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول" المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود:

يشكل الإنتربول ببلدانه 190 اكبر منظمة عالمية للشرطة، ويتمثل دوره في تمكين أجهزة الشرطة في العالم من العمل معا لجعل العالم أكثر أمنا. وتساعد البنية التحتية المتطورة للدعم الفني التي تملكها المنظمة على مواجهة التحديات المتنامية في مجال مكافحة الجريمة في الوقت الحالي، إذ تساعد الدول الأعضاء في تعزيز الإجراءات التي تتخذها لصون أمن حدودها وإشراك الدول المجاورة في الجهود المبذولة في هذا المجال. وقد جمعت جهود المنظمة تحت راية فرقة عمل الإنتربول المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود التي تؤدي دور جهة إتصال مركزية تعنى بتنسيق جميع الأنشطة التي ينفذها الإنتربول لضمان أمن الحدود و إدارتها وتتولى مايلي:

أ-الأنشطة الميدانية لفرقة عمل الأنتربول:

يقوم الأنتربول بتنسيق عمليات أساسية لضمان أمن الحدود بهدف منع المجرمين الساعين اعبور الحدود باستخدام وثائق مزورة و نذكر منها:

-في مجال تهريب المهاجرين:يوفر برنامج التدريب في ميدان مكافحة التهريب "ستوب" والتدريب على استخدام قواعد بيانات وثائق السفر المسروقة و المفقودة إلى جانب تنفيذ عمليات في مطارات كبرى لتفكيك الشبكات الإجرامية التي تزود المهاجرين غير الشرعيين بوثائق سفر مزورة[xxiii].

-عمليات ملاحقة المطلوبين الفارين: تستهدف عملية "إنفرا" العثور على الفارين وتوقيف المجرمين المطلوبين لاقتراف جرائم خطيرة ممن يستغلون الحدود للإفلات من قبضة العدالة وتنفذ هذه العملية على الصعيد العالمي للتصدي لأنواع محددة من الجرائم وذلك بالتعاون مع محققين وطنيين متخصصين في ملاحقة المطلوبين الفارين.

-- الجريمة المنظمة: يوفر الإنتربول الدعم للبلدان الأعضاء في مكافحة الأنشطة الإجرامية التي تمارسها شبكات الجريمة المنظمة على نطاق شاسع، ولاسيما الإتجار بالمواد الكيميائية على نحو غير مشروع والإتجار برا و بحرا بالمخدرات والأسلحة الخفيفة[xxiv].

-مكافحة الإرهاب، من بين العمليات التي ينفذها الانتتربول في مجال مكافحة الإرهاب عملية "هوك" التي توفر تدريبا شاملا على الإستراتيجيات المستخدمة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك البحث عن المواد النووية غير المشروعة. ويقترن هذا التدريب بعدد من الأنشطة الميدانية.

- الدعم في الاحداث الكبرى: ترسل الأنتربول فرق للدعم في الأحداث الكبرى لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد الإجراءات الأمنية المتعلقة بالأحداث الكبرى، ولاسيما من خلال تسهيل الوصول إلى قواعد بيانات الانتربول العالمية للأستفادة منها بصورة آنية وتبادل البيانات الشرطية، وقد أوفد إلى حد الآن حوالي90 من هذه الفرق.

ب- الأنشطة التعاونية والتنسيقية:

-مبادرات التدريب:

تساعد برامج الانتربول لبناء قدرات الدول الأعضاء في تحسين الإجراءات التي تتخذها لحماية أمن حدودها عبر مبادرات تتضمن التدريب على التدابير الأمنية الأساسية وعلى اكتساب مهارات تتعلق بمكافحة جرائم محددة، وتعزيز هذا التدريب بتنف عمليات آنية ترمي إلى تطبيق هذه المهارات على أرض الواقع.

-التنسيق بين قواعد البيانات والمعلومات:

-يربط الإنتربول من خلال منظومته العالمية الأتصالات الشرطية المؤمونة، بين موظفي أجهزة إنفاذ القانون في دوله الأعضاء ويصلهم ببياناته الجنائية، ولاسيما تلك التي تشتمل بيانات إسمية ومعلومات عن بصمات الأصابع و المركبات الآلية المسروقة، ويشتمل مركز الأنتربول المرجعي لوثائق السفر و الهوية البيانات المرتبطة بأمن الحدود مثل منظومة **إديسون** لوثائق السفر التي تضم نماذج اوثائق سفر أصلية، ومنه تعزيز أمن وثائق السفر بحكم أن وثائق السفر تكتسي أهمية مماثلة لاهمية الأسلحة بالنسبة للإرهابيين.

-الشراكات الدولية:

أقام الأنتربول عددا من الإتفاقيات مع منظمات إقليمية و دولية من اجل تعزيز تبادل البيانات و الخبرات بين جميع الجهات المعنية التي تعمل على تحسين أمن الحدود. وتتعاون النظمة بشكل وثيق مع شركاء في القطاعين العام و الخاص لبلوغ أهدافها المتمثلة في حماية الحدود الوطنية من المنظمات الإجرامية[xxv].

حيث أبرم الأنتربول عددا من الشراكات و الإتفاقات مع منظمات خارجية من اجل تعزيز تبادل البيانات، شملت إتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الطيران المدني ، ومنظمة الجمارك العالمية و المنظمة الدولية للهجرة و الغتحادالاوروربي و مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، وبنفذ الانتربول أيضا عمليات مشتركة مع شركاء آخرين رئيسيين كاوكالة الاوربية لمراقبة الحدود (فرونتكس).

ج- المؤتمر الإفريقي للإنتربول في الجزائر:

تمحور مؤتمر الانتربول الإقليمي الإفريقي ال22 في الجزائر حول التخطيط الإستراتيجي على الصعيد الإقليمي و تبادل المعلومات الشرطية في الوقت المناسب ،حيث يعدان أمران اساسيان لمكافحة الجرائم على نحو فعال، بدءا بالأتجار بالبشر و المخدرات و الأسلحة، وصولا إلى القرصنة البحرية والإرهاب. وامتد هذا المؤتمر لثلاثة أيام من 10إلى12 سبتمبر2013، و شارك فيه أزيد من 170 من كبار المسؤولين في أجهزة تنفيذ القانون من 44 دولة و 10 منظمات دولية، حيث تناول مسائل الأمن الإقليمي وتحسين التعاون فيما بين الأجهزة الامنية في أنحاء إفريقيا وخارجها[xxvi].

وتشمل التدابير الأساسية الأخرى التي اتخذها المؤتمر في:

-تعزيز امن الحدود لدعم جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا ، بفضل أدوات الإنتربول وخدماته الميدانية، من خلال تنفيذ العمليات على الحدود .

-تعزيز مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الحدود الوطنية في المنطقة، من خلال تشجيع المكاتب الوطنية على تبادل المعلومات عن تجار المخدرات والمشبوهين لمقارنتها بالبيانات المسجلة في قواعد بيانات الإنتربول ، بهدف تسهيل كشف الشبكات الإجرامية و تفكيكها.

- تشجيع المكاتب الوطنية على تزويد منظمة الانتربول ، لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة بالبيانات عن الأسلحة النارية المعروف أنها مفقودة أو مسروقة او متجر بها أو مهربة.

الخاتمة

على الرغم من تحليل قضايا و مشكلات أمن الحدود الجزائرية على كافة الأروقة الجيوسياسية ، إلا أن المشهد الراهن لهاته المسألة لا يزال تكتنفه الضبابية، بحكم انه يعاني من تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية متجددة على الأمن و الإستقرار في المنطقة. وبناءا على ذلك يمكن إجمال أهم نتائج الدراسة فيمايلي:

-لقد أجبر تزايد التهديدات غير التقليدية دولة الجزائر العمل على زيادة الموارد المناطة بحماية حدودها، لكن المشكلة تكمن في حالة دولة الجوار المنهكة أمنيا واقتصاديا من الحروب الأهلية المتمثلة في ليبيا، والذي حمل الجزائر أعباء تكبد المزيد من تكاليف الحماية على كل خطوطها الحدودية دون تقاسم افاتورة التأمين المشتركة معها.

-بالرغم أن التعاون المشترك ضرورة أمنية وهو السبيل الأكثر فعالية في مواجهة تهديدات و مخاطر امن الحدود، إلا أن دول المنطقة لا تتعاون فيما بينها ، فاستفحلت التهديدات، حيث تركز الدول على القضايا الامنية، وتهمل في المقابل قضايا التكامل الإقليمي، هذه الأخيرة هي ركن محوري يساعد على حل جل المشكلات والأزمات العابرة للحدود، حيث يمثل تناسي مشروع المغرب العربي أكبر دليل على ذلك، وا ما صعد من وتيرة التنافس الإقليمي خصوصا الجزائري المغربي. فوجب التعاون بين الأطراف رغم تجذر المشاكل التاريخية، فالترتيبات التعاونية توفر فوائد للجوانب المعنية من زيادة النشاط الإقتصادي ونمو المجتمع المدني في المناطق الحدودية وغيرها من منافع التعاون.

-على الرغم من نجاح الجزائر في إقامة إتفاقيات ثنائية وجماعية إقليميا، إلا ان حدودها لازالت تعاني من الكثير من التوترات و الخرقات ، ويتعلق الأمر بقضيتين هما:

-1- إستفحال المشكلات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الإرهاب.

2- إستمرار غلق الحدود مع المغرب، و الذي يعد مقياس للتوتر السياسي بين البلدين، غير ان الحدود ظلت نفوذة بالنسبة للمخدرات و تهريب الوقود رغم جهود الجزائر الإنفرادية.

–لقد ساهمت الأساليب الإنفرادية في حماية الحدود الجزائرية، و التي تعتمد على استخدام القوات العسكرية و الأمنية بغض النظر غن التزامات الدول المجاورة، فاصبحت الحدود مناطق محصنة وفقا للحواجز المادية و المواقع الدفاعية و تكثيف القوات المسلحة، ومع ذلك تبقى الإجراءات الإنفرادية محدودة، حيث غالبا ما تأثر الحلول المبنية على القوة العسكرية في تأمين الحدود في زيادة حدة التوتر بين الدول المجاورة وتولد عدم الثقة بينها.

وبناءا على النتائج المذكورة آنفا، إتضح لنا تأثر الأمن الحدودي للجزائر بالتهديدات المحيطة، وعليه وجب وضع استراتيجية واضحة وبعيدة المدى لتصدي أي تهديد، وعليه يمكن طرح جملة من التوصيات:

–يتطلب تأمين الحدود إصلاح القطاع الامني، وكذا الإستثمار في المعدات و التدريب و البنية التحتية لمراكز الامن الحدودية وعليه يجب إصلاح النظام الإداري و القطاع الامني لكل من ليبيا و مالي خصوصا.

– ينبغي على الجزائر إعادة النظر في عمق حدودها الإفريقية جنوبا، وهنا يجب أن تنسق الجزائر جهود دول المنطقة لمواجهة كل التهديدات الامنية، و تقوي مواقفها حيال إغراءات الدول الأجنبية من جهة ثانية.

–ضرورة معالجة المشكلات العابرة الحدودية التي تنطوي عليها عمليات التهريب، الجريمة المنظمة وفساد حرس الحدود المحلي، و التعاطي مع القضايا الإجتماعية و الإقتصادية العميقة التي أصابت المنطقة، مع دمج الحلول الامنية المتنافسة مع التنمية الإقتصادية للناطق الحدودية المعزولة، نظرا لارتباط المتطلبات الامنية الحدودية و الخطط التانموية المستقبلية.

---

[i] راشد الكعبي خلفان،ظاهرة التسلل عبر الحدود وأبعادها الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة،رسالةماجستير،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2005،ص.26.

[ii] نفس المرجع، ص.27.

[iii] المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات الجزائري.

[iv] عمر الدهيمي، الجمهورية الجزائرية،رئاسة الجمهورية، الامانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الخامس، المادة303 مكرر33،31،30ص.118، الأخضر دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر،ندوة علمية حول مكافحة الهجرة غيلر الشرعية، جامعة نايف للعلوم الامنية، السعودية،2010،ص.17.

[v] وزارة الدفاع الوطني، مجلة الجيش، حرس الحدود، الجزائر، العدد الاول، جويلية 2012، ص.92.

[vi] الأخضر عمر الدهيمي، المرجع السابق،ص.18.

[vii] عبد الرحمان العزي، أمن الحدود البحرية الدولية ودوره في تعزيز امن الدولة، الملتقى العلمي حول قضايا الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن"،2012،ص.6.

[viii] مجلة الجيش الوطني الشعبي، مؤسسة المنشورات العسكرية،عدد2، نوفمبر 2012، ص.76.

[ix] أنظر الموقع www.tataouinedel.com/news.php

أنظر الجريدة الالكترونية هسبريس، الجزائر تخندق حدودها مع المغرب .

[x] www.onlcdt.mjustice.dz

[xi] انظر الموقعwww.moheet.com

[xii] مجلة الجيش، الجزائر ومواجهة الارهاب و الجريمة المنظمة، مؤسسة المنشورات العسكرية،الجزائر، 2015،ص.31.

[xiii] www.aps.dz

[xiv] أنظر القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في الجزائر لسنة 1997.

[xv] أنظر المادة 42 من دستور الجزائر لسنة 1996.

[xvi] أنظر المادة 5 من قانون العقوبات الجزائري.

[xvii] سراج ر ،عصابات تهريب الجنوب تحتمي بأنابيب النفط، الموقع www.youtube.com

[xviii] josiah mcc heyman, « constructing a virtualwall : race and citizenship in US-MEXICO border policing »,journal of the southwest,vol50,n3,2008,p.305.

[xix] مجلة الجيش،مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 2، 2012،ص.90.

[xx] عمورة أعمر، التهديديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،اتلجزائر، 2011، ص.106.

[xxi] www.alwatan.libya.com

[xxii] الموقع الإلكتروني أنظر www.state.gov/s/d/met

[xxiii] إدارة الحدود، صحيفة وقائع الانتربول، ص.1.

[xxiv] شريف سيد كامل،الجريمة المنظمة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، 2001،ص.129،130.

[xxv] يساعد الانتربول الدول من خلال السماح لموظفي المطارات و الموانئ و المعابر بالتقصي في الخط الأول وبالإطلاع على قواعد بياناته، وتتيح الحلول الفنية التي توفرها منظومتا ماينددوفايند اشتغال قواعد البيانات مع البنية التحتية الوطنية لصون امن الحدود.

[xxvi] Interpol africanconference in algeriaunitesregionallawenforcementagainst transnational crime.